ملخص لبحث الماجستير (الخادمات في البيوت أحكامها وضوابطها الشرعية) نوقشت في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية (لبنان – بيروت) عام ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م أجيزت بدرجة جيد جدا

إعداد الباحث: إبراهيم محمود العثمان آغا
إشراف: الدكتور عبد الله السيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه من اهتدى بهداه، تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. ما ترك خيراً إلا دلنا عليه ولا شراً إلا حذرنا منه، والمتأمل في مجتمعاتنا اليوم يرى تعاملات كثيرةً بحاجة إلى ضبط واستنارة بهذا النور المبين والهدي العظيم.

ومن تلك التعاملات التي نعيشها الاستعانة بخدم البيوت بأشكال مختلفة وأحوال متنوعة، والتي أصبحت خطراً يهدد مجتمعنا، وتعالت صيحات التحذير من شروره، وراحت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تعرض لنا صوراً مظلمة عن أحوال البيوت بسبب الخادمات والسائقين وغيرهم ممن يدخل البيوت بقصد تقديم خدمة ما.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات يتزايد أعدادهم ويتدفقون على مجتمعاتنا من جهات شتى، ويفرضون أنفسهم كظاهرة يحتار الفرد المسلم في الحكم عليها:

فهل الخدمة في البيوت بكل صورها منكر يجب محاربته؟ أم ضرورة لا مناص من قبولها على علاتها؟ !

هذا الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا المسلمة دفعني لاختيار بحث (أحكام الخدمة في البيوت وضوابطها في الشريعة الإسلامية).

وعلى الرغم من أن الخدمة في البيوت ليست أمراً جديداً على البشرية، ولكن الأهمية في دراستها تبدو في تنوعها وتغير ظروفها كالاعتماد على العنصر الأجنبي في أدائها، ليس الأجنبي بأصله فقط بل الأجنبي بعقيدته وسلوكه ولغته وقيمه، وكل ذلك ينعكس بخطره الشديد على بيوت المسلمين مع عدم إدراك كثير من المسلمين لأبعاد هذا الخطر.

ثم إن ازدياد تعقيد ظروف الحياة من جانب وبعد المسلمين عن دينهم من جانب آخر جعل الضوابط الصحيحة الفقهية والأخلاقية بعيدة عن متناول معظم أفراد المجتمع الإسلامي.

كل ذلك يؤكد على ضرورة جمع تلك الضوابط الشرعية في بحث مستقل يكون بمثابة نافذة يسطع منها نور الشرع الحنيف على ذلك الجانب المظلم من واقع مجتمعاتنا، إذ ليس من الحكمة أن نكتفي بتبيان الأخطار والمخاوف المتعلقة في الخدمة في البيوت دون عرض الصيغة الصحيحة لها المرضية في دين الله عز وجل.

وقد اعتمدت في جمع مادة البحث على المنهج التوثيقي من خلال العودة للأحكام الشرعية المتعلقة بأحكام الخدمة في البيوت، واقتصرت فيها على كتب المذاهب الأربعة (الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي). كما استخدمت المنهج الوصفي من خلال دراسة بعض حالات متنوعة للخدمة في البيوت. مع لجوئي إلى تقنية تحليل المحتوى لأبحاث سابقة طالت موضوع الخدمة في البيوت، واستفدت من إحصائياتها ودراساتها الميدانية.

وقسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

أما المقدمة فاشتملت على تعريف بالبحث ومنهجه وما واجهت في إعداده من الصعوبات.

وأما الفصل الأول فكان مخصصاً لتوضيح مفهوم الخدمة في البيوت ومكانتها في التشريع الإسلامي: حيث مهدت له بلمحة تاريخية عن الخدمة في البيوت، ثم وضحت معناها في اللغة العربية واصطلاح الفقهاء وقارنتها بألفاظ ذات صلة بها.

وبينت بعدها مكانة الخدمة في البيوت في الشرع الإسلامي من خلال سرد الأدلة الشرعية عليها، وكيف أن حكمها يتغير بتغير صورها من وجوب أو إباحة أو عدم جواز.

ونقلت بعدها حال الخدمة في زمن التشريع لرسم صورة حية للخدمة في بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين.

وختمت الفصل ببيان دور الخدمة الاجتماعي بالنسبة للفرد والمجتمع.

وأما الفصل الثاني فتكلمت فيه عن عقد الخدمة في البيوت وما يتعلق به من تفصيل ؛ كبيان أنواعه سواء كان إجارة خاصة أم متعلقة بالذمة أم جعالة أم غيرها.

وتحدثت عن أركان العقد: من صيغة وعاقدين ومنفعة وأجرة، وما يتعلق بها من أحكام كاستخدام الصغير أو غير المسلم وما أشبه ذلك.

كما أوضحت ما يترتب على انعقاد العقد وإنهائه، وإذا ورد خلاف بين الفقهاء في مسألة ما بينته وسردت أدلة كل فريق منهم، وأحياناً أرجح أحد وجوه الخلاف معتمداً غالباً على الدليل وما يحقق المصلحة العامة و يدفع الضيق والحرج عن الناس.

وفي الفصل الثالث كان الجانب العملي للبحث: فبينت عوارض الخدمة في البيوت سواء كانت بسبب الخادم أم المخدوم: كضمان أذية أو تلف، أو حصول مرض، أو هروب الخادمة، أو مخالفة لصيغة العقد أو غيرها من العوارض، وما يترتب عليها من أحكام.

ثم ذكرت الأخطار التي خالطت الخدمة في البيوت في واقعنا ؛ كالاختلاط غير المنضبط وما يرافقه من خلوة محرمة، وتوكيل تربية الأطفال لأولئك الخدم، مع غياب الأبوين لساعات طويلة عن البيت، واختلاف دين وقيم معظم الخدم.

وبينت بعدها ما نتج عن هذه الخدمة من أضرار؛ كتشويهها للغتنا وإدخالها لعقائد فاسدة لعقول أطفالنا، وتنشئتهم على سلوك وعادات تخالف قيمنا، ودورها الخطير في نشر فاحشة الزنى في مجتمعاتنا.

ووضحت الآداب التي أوصانا الشرع الإسلامي بها سواء ما يخص منها الخادم أم المستخدم والتي تضعنا على جادة الصواب، وتحوِّل الخدمة في البيوت في واقعنا إلى نعمة بعد أن صارت نقمة.

وفي خاتمة البحث توصلت إلى نتائج أهمها:

أولاً: أن الخدمة في البيوت بأشكالها المتنوعة مارسها الإنسان في كل الأزمان، وما دامت لا تنطوي على فعل محرم فهي من الأمور المشروعة في ديننا الحنيف بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، حتى أن النبي صلى الله عليه و سلم وصحابته الكرام كان لهم خدم.

ثانياً: أخذت الخدمة في البيوت في واقعنا الحالي شكلاً معقداً لتعقد حياتنا من جانب وبعدنا عن ديننا من جانب آخر، مما أوجد لنا كمًّا من الأخطار التي تكتنف الخدمة في البيوت وتجعل إيجاد صيغة شرعية لها أمراً شاقاً قد لا يتيسر لغالب المسلمين، يبدأ من اختيار الخادمة ذات الدين واللغة الصحيحة والسلوك السوي والخلق النبيل، ثم تأمين مكان خاص لسكناها منعزل عن أفراد الأسرة لتبتعد عن الخلوة والاختلاط المحرم، مع تحديد ساعات عملها، و ضبط سلوك أفراد الأسرة بالآداب الإسلامية المتعلقة بالخدمة.

كل هذا يجعل الخدمة في واقعنا الحالي أمراً غير مرغوب فيه شرعاً إلا لمن تيقن من نفسه القدرة على مراعاة الأحكام الشرعية فيها.

ثالثاً: يبدو أن الاعتماد على الخدم في البيوت في واقعه الحالي وعلى الأغلب ليس إلا مظهراً من مظاهر الترف في مجتمعاتنا، الترف الذي أخبر عنه الله تعالى بقوله: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) (الإسراء:١٦).

يشهد لذلك ما تشير إليه إحدى الدراسات في الكويت أن:(نصيب كل أسرة كويتية حوالي ثلاث خادمات..... باستثناء الخادم و السائق و البستاني والطباخ وغير ذلك).

رابعاً: إن الأسلوب الأمثل في الاستخدام في البيوت يكون بتقليص الخدمة ضمن حدود الحاجة إليها؛ فإن احتاجت ربة المنزل لتنظيف بيتها كل أسبوع مثلاً، فلا مبرر لخادمة دائمة مقيمة في البيت، وإن اضطرت لخادمة كل يوم فلا حاجة لمبيتها عندها، بل يمكنها الاستعانة بخادمة محلية وليست مستقدمة من الخارج، تقوم بالخدمة في النهار وتأوي لزوجها وأطفالها ليلاً، وهكذا نقلل من حدوث الأخطار والمصائب، ونريح بالنا من هموم الخدم التي نسمع كثيراً من قصصها، والتي فتكت بكثير من بيوت المسلمين.

ومما سبق أقترح التوصيات التالية:

١- حبذا لو أن حكومات الدول الإسلامية سنت قوانين صارمة خاصة بالخدم للمحافظة على المجتمع المسلم وعلى حقوق الخدم، كاشتراط تأمين مكان مستقل لمبيت الخادمة كشرط لاستقدامها، لمنع مبيتها مع الأولاد واختلاطها بشكل غير مشروع مع أفراد الأسرة خوفاً من حصول تعدي على الخادمة أو منها، و كوضع نظام للخدمة من تحديد أوقات العطل والاستراحات، وعدم تشغيلها خارج البيت المتعاقد عليه، وغيرها من القيود التي تحافظ على سلامة قيم وعقيدة وأخلاق ولغة مجتمعاتنا.

٢- إقامة حملات توعية لكل من الخادم والمخدومين، لتبيين حقوق وواجبات الخدم والمخدومين، وتبين العقوبات الشرعية والقانونية لكل نوع من أنواع التعديات، عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والنشرات.

٣- إقامة لجانٍ رسميةٍ سواءٌ كانت خيرية أم مأجورةً خاصة بخدم البيوت، لإحصاء وتسجيل جميع الخدم في البيوت المستقدمين بشكل خاص وغير المستقدمين بشكل عام، ولتفقد أحوالهم بنظام دوري في أماكن عملهم (في بيوت مخدوميهم) وكتابة تقرير لمتابعة كل خادمة على حدة، واستقبال اللجان لشكايات الخدم ومتابعتها أمام الجهات الرسمية، والهدف من عمل هذه اللجان ضمان مشروعية الاستخدام، والمحافظة على سلامة المجتمع من الأضرار الخطيرة الناشئة عن سوء الاستخدام.

٤- إعطاء أهمية للدراسات المتخصصة في مجال الخدمة في البيوت سواء كانت دراسة فقهية أم قانونية لعقود الاستخدام والالتزامات الناتجة عنها، أم دراسة للآداب الشرعية الناظمة للعلاقة بين الخادم والمخدوم، أم دراسة اجتماعية ميدانية لواقع الاستخدام وآثاره على تربية الأطفال وعلى العلاقة بين الزوجين وعلى الأسرة والمجتمع، ولا أظن أن الدراسات الاقتصادية لظاهرة الخدمة المعاصرة أقل شأناً من بقية الدراسات من ناحية تأثيرها على البطالة، أو استنزاف الدخل الوطني لبلدنا عن طريق العمالة الأجنبية، وغيرها من الدراسات التي تكشف لنا أخطاء الاستخدام الحالي ليستفاد منها في خلق وعي عند المسلمين وليتمكنوا من تحسين أحوالهم والتخلص من أغلاطهم التي توردهم ومجتمعاتهم المهالك.

ملاحظة: سيتم نشر الرسالة كاملة ككتاب ضمن مشروع كتاب اقتصاد إسلامي الكتروني مجاني قريبا بعون الله